التقارير

نتائج انتخابات الفلبين: تحولاً في موازين القوى

محمد أنور
الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص

أُجريت انتخابات الفلبين في 12 مايو 2025، وأسفرت النتائج عن فوز تحالف الرئيس الحالي فرديناند ماركوس الابن بعدد كبير من المقاعد في مجلس النواب، ما عزز نفوذه التشريعي، وقد حصل حزبه على أكثر من 100 مقعد في مجلس الشيوخ، وحصل تحالف الحكومة على 6 من 12 مقعدًا، فيما فازت أحزاب مرتبطة بعائلة دوتيرتي بثلاثة مقاعد، ومرشحان من المعارضة.

وقد تؤثر النتائج عن حدوث تغييرات دستورية إذا ضغط بعض الفاعلين من داخل التحالف على تعديل الدستور أو إلغاء بعض الحواجز القانونية، مما قد يطرأ تغيير جوهري في كيفية إدارة السلطة، أو في حدود ولايات الرئاسة أو الصلاحيات، ومن ناحية أخرى يواجه الاقتصاد الفلبيني مخاوف من التضخم، وارتفاع تكاليف المعيشة، و تأخر بعض الإصلاحات، من الخدمات العامة، والأمن، ولهذا حيث يطالب الناخبون بنتائج ملموسة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، اما على صعيد السياسة الخارجية من المرجّح أن تستمر الفلبين في تعزيز تحالفاتها الدولية، خصوصًا مع الولايات المتحدة، اليابان، وأستراليا، في ظل التوترات مع الصين في بحر الفلبين الجنوبي (West Philippine Sea)، وهذا قد يصبح عنصرًا محوريًا في السياسة في ظل الاوضاع الضغوط الإقليمية أو الدولية.

Absract :

Philippine elections were held on May 12, 2025, and the results resulted in the coalition of current President Ferdinand Marcos Jr. winning a large number of seats in the House of Representatives, which strengthened his legislative influence, and his party won more than 100 seats in the Senate, and the government coalition won 6 of 12 seats, while parties linked to the Duterte family won three seats, and two opposition candidates.

The results may affect the occurrence of constitutional changes if some actors from within the coalition pressure to amend the constitution or remove some legal barriers, which may lead to a fundamental change in how power is managed, or within the limits of presidential mandates or powers. On the other hand, the Philippine economy faces fears of inflation, the high cost of living, and the delay of some reforms, from public services and security, and therefore voters demand tangible results on the economic and social levels As for foreign policy, the Philippines is likely to continue strengthening its international alliances, especially with the United States, Japan, and Australia, in light of tensions with China in the South Philippine Sea (West Philippine Sea), and this may become a pivotal element in politics in light of regional or international pressure situations.

مقدمة :

في 12 مايو 2025 كان الناخبون الفلبينيين على موعد لاستحقاق انتخابي جديد، تمثل في انتخابات التجديد النصفي لاختيار ممثلي مجلس النواب ومجلس الشيوخ على جميع المستويات، بدءًا من المناصب القيادية على المستوى المحلى وقيادات الأحياء كما شمل الاستحقاق مناصب حكام الولايات ورؤساء البلديات في جميع أنحاء البلاد.

ووفق النتائج وتقارير المحللين ، اهتزت الساحة السياسية الفلبينية بتقلبات التوقعات، عندما وجّه الناخبون ضربةً موجعة للرئيس ماركوس الإبن، حيث لم يفز حزبه "تحالف الفلبين من أجل السلام" سوى بـ 6 مقاعد من أصل 12 مقعدًا متنافسًا عليها في مجلس الشيوخ، في حين لم تكتفِ نائبة الرئيس سارة دوتيرتي أحد أكبر معارضيه بالاحتفاظ بدعم شعبي هائل، بل برزت أيضًا كصانعة قرار محورية في ظل إجراءات العزل المقامة ضدها، ونجاحها في إعادة تشكيل توازن القوى في المجلسين، ووفق تحليلات مهدت الطريق لمناورات سياسية مكثفة ستحدد مسار البلاد خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة في 2028 خاصةً وأنه يُنظر إلى انتخابات مجلس الشيوخ المنتخب باعتباره مؤشرًا لما ستُسفر عن توجهات لانتخابات الرئاسية في البلاد.

ووفق التقديرات برزت انتخابات التجديد النصفي كحلقة محورية في تشكيل مسار الحكم في الفلبين، التى سجلت بدورها إدلاء أكثر من 57 مليون مواطناً وبنسبة إقبال غير مسبوقة بلغت 82.2% ، ومثّلت هذه الانتخابات لحظةً فارقةً في العملية الديمقراطية في البلاد. وبينما استمر التنافس بين الأسر التي تحكم قبضتها على العملية السياسية أو ما يُعرف بالسلالات السياسية في الهيمنة، برزت مشاعر مناهضة ومتزايدة خلال الحملات الانتخابية للمتنافسين، مما دفع الناخبين إلى التفكير في بدائل حقيقية.

واللافت أن ملفات بعينها طرحت نفسها بقوة لتكون أولوية ضمن حملات وعناوين توجهات المتنافسين، وعلى رأسها القضايا المعيشية الأساسية، وبخاصة برامج شبكة الأمان الاجتماعي، وخلق فرص العمل، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، التى جاءت على رأس أولويات معظم الناخبين. كما شكّلت مسألة أمن وحماية الأراضي الفلبينية، وخاصةً في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، نقطة حشد رئيسية أخرى. إلا أن الخلاف السياسي المستمر بين معسكري الموالاة والمعارضة والمعروف بتحالف ماركوس – دوتيرتي، والذي ساهم تحالفهما السابق عام 2022 في وصول الرئيس فرديناند ماركوس الإبن "بونج بونج" ونائبة الرئيس سارة دوتيرتي إلى السلطة عام 2022، كان يخيم على هذه القضايا الجوهرية.

وقد جرى التنافس على جميع مقاعد الدوائر الانتخابية الـ 317 في مجلس النواب، و12 من أصل 24 مقعدًا في مجلس الشيوخ لتشكيل الكونجرس في دورته العشرين ، كما أجريت انتخابات محلية للسلطتين التنفيذية والتشريعية في كل مقاطعة ومدينة وبلدية في البلاد . وكان من المفترض إجراء أول انتخابات منتظمة لبرلمان بانجسامورو ضمن الانتخابات العامة بعد تأجيلها في عام 2022، ولكن تم إقرار إجرائها في 13 أكتوبر 2025 بالإضافة إلى مقاعد القوائم الحزبية الخمسين – وهي مقاعد مخصصة للقطاعات المهمشة، وتُشغل بنظام التمثيل النسبي بالقوائم المغلقة، حيث يُدلي الناخبون بأصواتهم لحزب بدلاً من مرشحين فرديين – مما يُبرز تركيز الانتخابات النصفية على الدوائر الجغرافية والشمول القطاعي. كما صوّت الفلبينيون لاختيار 17 حاكمًا، و79 نائبًا للحاكم، و1634 رئيس بلدية، وآلاف أعضاء المجالس، وهي تشكيلة واسعة تعكس الهيكل السياسي اللامركزي للبلاد. في أول انتخابات آلية تُشرف عليها آلية جديدة بعدما استبعدت لجنة الانتخابات شركة سمارت ماتيك من المشاركة في أي انتخابات مستقبلية.

أولاً: مآلات المشهد السياسي واستطلاعات الرأي:

أدى الخلاف بين فصيلي الرئيس الحالي ماركوس والرئيس السابق دوتيرتي إلى تفتيت تحالف "يوني تيم" الذي كان مهيمنًا سابقًا على الساحة السياسية في الفلبين، مما أدى إلى ظهور قائمتين متعارضتين من المرشحين تتنافسان على السيطرة على مجلس الشيوخ ومجلس النواب وآلاف المناصب المحلية. وبالنسبة للمستثمرين الأجانب، تحمل هذه الانتخابات تداعيات خطيرة على استمرارية السياسات والإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي.

وللتذكير في هذا الصدد كان الفصيلين اللذين يمثلان أكبر القوى السياسية في البلاد في قائمة انتخابية واحدة عام 2022، ضمت فرديناند ماركوس الابن للرئاسة وسارة دوتيرتي لمنصب نائب الرئيس. وقد ركّزت حملتهما على الوحدة فوق الشقاق الحزبي، وهو نداء لاقى صدى لدى المواطن الفلبينى الذى سئم حالة الشقاق بين الفريقين وما نتج عنه من جمود حزبي المفرط. وتعهدا بإدارة تسعى إلى توسيع البنية التحتية، وتوفير الخدمات الاجتماعية، والحوكمة "المباشرة". وسيادة الأمن وقد فازا معًا بهامش مريح، حيث حصلا على حوالي 59% من أصوات الرئاسة وحوالي 61% من أصوات نائب الرئيس .

ووفق المحللين ورغم التحالف الظاهرى، كانت الخلافاتٌ مُحتدمةٌ تحت الستار، وبرزت التوترات لأول مرة أواخر عام 2023 خلال المفاوضات حول المناصب القيادية في الكونجرس وتعيينات المحسوبية. ففيما سعى دوتيرتي على تعزيز حزبه الإقليمي –

هوجبونج نج باجباباجو – و زيادة الحقائب الوزارية ومشاريع البنية التحتية في ميندناو. حيث سعى ماركوس، إلى تحقيق التوازن بين شركاء الائتلاف الوطني، وبحلول منتصف عام 2024، بدأت تقارير في الظهور حول اتهامات بالنكوص عن الوعود، وخلافات حول تمويل إعادة تأهيل منكوبي الأعاصير، والتنافس على السيطرة على الوكالات الرئيسية.

ومن ثم أصبحت انتخابات التجديد النصفي لعام 2025، التي كانت تُعتبر في السابق اختبارًا بسيطًا لتفويض الإدارة، أصبحت بمثابة حربًا بالوكالة في الصراع السياسي بين العائلتين – وسط سعى من كلا المعسكرين إلى ترسيخ هيمنته، ومن ثم انهار التحالف وبدأ التطاحن بين الفريقين فى انتخابات التجديد النصفى توطئة لهيمنة اكبر فى انتخابات الرئاسة القادمة المقررة في عام 2028.

ولعل أبرز مظاهر التنافس السياسي بين عائلتي ماركوس ودوتيرتي، في هذا المخاض قد تمثل في توجيه الرئيس ماركوس إتهامات ضد سارة دوتيرتي – نائبة الرئيس وإبنة الرئيس السابق دوتيرتي، بارتكاب جرائم تتراوح من إساءة استخدام الأموال العامة إلى التخطيط لاغتيال الرئيس نفسه ، ومن ثم اتخذ مجلس النواب قراراً بعزلها في فبراير واحالتها للمحاكمة، مع بقاءها في منصب نائب الرئيس، ولكن يُنظر لهذه الإتهامات بأنها قد تعوق مسيرتها نحو المشاركة في انتخابات الرئاسة القادمة يُضاف لذلك، تقديم إتهامات ضد والدها الرئيس السابق رودريجو دوتيرتي الأب بارتكاب "جرائم ضد الإنسانية" بسبب إتهامات وجهت إليه بقُتل أكثر من 7000 شخصاً خلال عمليات مكافحة المخدرات التي شنّها خلال فترة حكمه بين عامي 2016– 2022، ويشير المدافعون عن حقوق الإنسان إلى أن عدد القتلى الفعلي كان أعلى من ذلك.

والشاهد أن الخلافات السياسية المحتدمة وانهيار التحالف وتحوله لمعركة شرسة بين الجانبين رفع من حالة توتير الساحة السياسية، وظهور قائمتين متعارضتين من المرشحين يتنافسان على السيطرة على مجلس الشيوخ ومجلس النواب وآلاف المناصب المحلية. بالنسبة للمستثمرين الأجانب، تحمل هذه الانتخابات تداعيات خطيرة على استمرارية السياسات والإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي. وإن مثل فرصة للأحزاب الأقل ظهوراً لعرض برامجها والترويج لأجنداتها على حساب القوتين الأبرز.

وشهدت الفترة قبيل انطلاق الماراثون الانتخابى، أطلاق الرئيس ماركوس تحالف "التحالف من أجل الفلبين" (Alyansa para sa Bagong Pilipinas)، وهو تحالف

وسطي واسع يضم أحزابًا سياسية رئيسية مثل حزب الشعب الفلبيني (PFP)، وحزب لاكاس-الحزب الديمقراطي الماركسي (Lakas-CMD)، وحزب الشعب الفلبيني (NPC)، والحزب الوطني الفلبيني (Nacionalista Party). ويضم تشكيلته لمجلس الشيوخ كلاً من ماني باكياو، وكاميل فيلار، وبونج ريفيلا، وفرانسيس تولينتينو، وهم مرشحون يدعمون بشكل واسع أجندة ماركوس الاقتصادية القائمة على البنية التحتية، واستمرارية سياسات الاستثمار الأجنبي، والإصلاح المالي. ويهدف التحالف إلى تسهيل الموافقة التشريعية على برامج رئيسية مثل صندوق ماهارليكا للاستثمار، وتعديلات قوانين التحرير الاقتصادي.

في المقابل، تحالفت نائبة الرئيس سارة دوتيرتي مع حزب الشعب الديمقراطي-لابان والكتل ذات الميول القومية المتحالفة معه. يدعم فصيلها مرشحين مثل رونالد "باتو" ديلا روزا، وبونغ غو، ورودانتي ماركوليتا، وجميعهم يؤيدون إجراءات اقتصادية أكثر شعبوية، ورقابة أشد على المستثمرين الأجانب، وأحيانًا خطابًا اقتصاديًا أكثر انغلاقًا. وبينما لا يعارض معسكر دوتيرتي الاستثمار بشكل قاطع، إلا أن موقفه يدعم عمومًا تشديد الرقابة التنظيمية والتوجهات الحمائية في القطاعات الاستراتيجية ورغم أن دوتيرتي تواجه إجراءات عزل فإن قائمتها لا تزال تشكل قوة انتخابية فعالة، وخاصة في ميندناو وبين الناخبين غير الراضين عن وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الحالية.

ووفق المحللين طرحت معدلات نمو الاقتصاد الفلبيني في عام 2025، مدخلاً في الانتخابات وتم استخدامه في حملات وأجندات المتنافسين خاصة وان التوقعات كانت تشير لنمو الاقتصاد بنسبة 6% هذا العام، وفقًا لمؤشرات بنك التنمية الآسيوي، مدعومًا باستثمارات البنية التحتية، وانتعاش قطاع الخدمات، واستقرار الإستهلاك. فيما توقع صندوق النقد الدولي نموًا أقل بقليل عند هامش 5.5%. في غضون ذلك، انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ، حيث سجل في أبريل 2025 معدلاً قدره 1.4%، وهو أدنى معدل له منذ أكثر من خمس سنوات، ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض أسعار الأرز وتكاليف النقل، ولكن عدّلت الحكومة مؤخرًا هدفها للنمو للعام بأكمله إلى ما بين 6% و 6.5%، بانخفاض عن توقعاتها الأولية البالغة 7%. ويعكس هذا التعديل استمرار المخاوف بشأن حالة عدم اليقين العالمي، وأداء الصادرات، والحاجة إلى استثمارات خاصة مستدامة، وسط رؤي مختلطة من جانب المستثمرين الأجانب – ترسم صورة اقتصاد قوي بشكل أساسي، لكن الرياح السياسية المعاكسة والتحديات الهيكلية تعوقه.

تصاعد حظوظ معسكر دوتيرتي:

كشفت بيانات لجنة الانتخابات قبيل انطلاق عمليات الاقتراع أن جيل الألفية والجيل Z شكلوا أكثر من 60 % من الناخبين المسجلين في انتخابات التجديد النصفي لعام 2025. وقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في المناقشات السياسية على منصات التواصل الاجتماعي؛ وشكلت هذه الفئة 71 % من تلك المناقشات عبر الإنترنت، وكما هو الحال في الانتخابات الوطنية السابقة، كشفت لجنة الانتخابات أيضاً أن حملات التضليل لعبت دورًا كبيرًا في التأثير على الجمهور والترويج للدعاية الانتخابية، وهو تكتيك يُستخدم لخلق شعور زائف بالدعم الشعبي لقضية ما.

وكشف المركز الفلبيني للصحافة الاستقصائية أكثر من 100 صفحة إعلانية سياسية على فيسبوك متخفية في شكل منافذ إعلامية. ما ساعد في خلق زخم زائف المرشحين المحليين والوطنيين على تعزيز عروضهم. ومن يناير إلى مارس 2025، أنفقت هذه الصفحات أكثر من 860 ألف دولار على الإعلانات السياسية أثناء ترويجها أو مهاجمتها للمرشحين.

ووفق المركز استعادت آلية التضليل الإعلامي التابعة لمعسكر دوتيرتي، بعد سنوات من النجاح، نشاطها في أعقاب اعتقاله من قبل المحكمة الجنائية الدولية، مما عزز حظوظ عائلته في مجلس الشيوخ. وغمرت منشورات مدافعة عن الرئيس السابق، وتدين اعتقاله باعتباره "إختطافًا" سياسياً، وتصفه بالشهيد، ووفق الفضاء الإلكتروني الفلبيني. شكلت الحسابات الوهمية أكثر من 30% من حسابات مؤيدي دوتيرتي على مواقع التواصل الاجتماعي على موقع X، على سبيل المثال، مع وجود حالات أخرى كثيرة على منصات تواصل اجتماعي أخرى تهدف إلى ترديد المحتوى وتعزيزه لزيادة الوعي. في غضون ذلك، يحاول معسكر ماركوس استخدام نفوذه السياسي للتحقيق في التضليل الإعلامي والحد من الأخبار الكاذبة لصالحه.

وفى مايو 2024، نشر المركز الفلبيني للصحافة الاستقصائية (PCIJ) بحثًا يشير إلى أن 14 مرشحًا محتملًا على الأقل لمجلس الشيوخ أنفقوا ما مجموعه 3.5 مليون بيزو فلبيني لتعزيز منشوراتهم على فيسبوك. وأشار المركز إلى أن السيناتور بونج جو، أنفق مليون بيزو وحده على إعلانات فيسبوك، يليه السيناتور السابق بام أكينو ، والأمين بنيامين أبالوس الابن، ونظرًا لأن هذا الإنفاق لا يخضع للسياسة الانتخابية التي تحد من نفقات الحملات الانتخابية، فقد تحرك جارسيا لبدء حظر الحملات الانتخابية المبكرة في أكتوبر 2024، وهو الموعد المقرر لتقديم المرشحين لترشحهم للمناصب العامة.

وأظهرت إستطلاعات الرأي التي أُجُريت قبل الانتخابات أن الناخبين الفلبينيين قلقون للغاية بشأن فرص العمل والأمن الغذائي والرعاية الصحية. حيث أظهر إستطلاع رأي أجرته مؤسسة "محطات الطقس الاجتماعية" (SWS) أن 90% من الناخبين يُرجّح أن يقدموا دعمهم للمرشحين الذين يُعطون الأولوية لأسعار الغذاء وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

واللافت أن استطلاعات الرأي التي أُجُريت في مايو قبيل انطلاق الانتخابات أظهرت انخفاض نسبة ثقة الشعب بالرئيس ماركوس إلى 32%، مقابل 50% لنائبة الرئيس سارة دوتيرتي، و62% للرئيس السابق رودريجو دوتيرتي. وينبع اللإستياء الشعبي من استمرار التضخم وتعثر جهود مكافحة الفساد.

في غضون ذلك، أشار عدد من أعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى المعارضة إلى أنهم سيدققون في المقترحات التشريعية الرئيسية لإدارته، وربما يُراجعونها أو يُؤجلونها في غضون ذلك، أبدى فصيل "فريق سارة" استعداده للتعاون في مبادرات مفيدة إقليميًا، شريطة أن تحقق مكاسب ملموسة لميندناو. ومن المتوقع أن تشهد مداولات الميزانية المستقبلية مساوماتٍ شديدة الخطورة حول نفقات البنية التحتية، والدعم الزراعي، وتدابير الحكم الذاتي الإقليمي.

ثانياً: الأطر القانونية والإجرائية المنظمة للانتخابات فى الفلبين:

وفقاً للنظام الانتخابي في الفلبين، تُعقد الانتخابات التشريعية والمحلية، باستثناء الانتخابات الإقليمية والبلدية، فى شهر مايو كل ثلاث سنوات، وتمتد فترة ولاية الرؤساء ونوابهم لست سنوات، أما الانتخابات التي لا يُطرح فيها اسم الرئيس على ورقة الاقتراع، فتُسمى انتخابات منتصف المدة.

ويتم التصويت على كل مقعد مطروح للانتخابات بشكل منفصل. ومنذ عام 2010، أصبحت الانتخابات تُدار باستخدام التقنيات الألية، وبالنسبة للمناصب التنفيذية، يتم تحديد الانتخابات من خلال نظام التصويت بالأكثرية حيث يكون للناخب خيار واحد.

وتُعقد انتخابات مجلس الشيوخ والهيئات التشريعية المحلية من خلال التصويت المتعدد غير القابل للتحويل ، حيث يكون لدى الناخب عدد من الخيارات بناءً على عدد المقاعد المطروحة للانتخابات (12 في حالة مجلس الشيوخ)، ويفوز المرشحون الحاصلون على أعلى عدد من الأصوات. بالنسبة لانتخابات مجلس النواب، ويكون لكل ناخب صوتان ،

أحدهما عبر المقاعد المطروحة، والآخر عبر نظام التمثيل النسبي المعدل لقائمة الحزب .

ويتم تنظيم الانتخابات وإدارتها من قبل لجنة الانتخابات، وهي هيئة حكومية مستقلة يترأسها جورج جارسيا، ويُسمح بالاستئناف في ظل ظروف معينة أمام المحاكم الإقليمية أو الكونجرس أو المحكمة العليا، التي تجتمع كمحكمة انتخابية تابعة لمجلس النواب أو محكمة انتخابية تابعة لمجلس الشيوخ أو محكمة انتخابية رئاسية اعتمادًا على الانتخابات التي يتم الاستئناف عليها.

وفى فبراير 2025 عين الرئيس ماركوس نورينا تانجارو كاسينجال، المديرة السابقة لقسم قانون لجنة الانتخابات، مفوضةً في 10 فبراير 2025، لتحل محل سوكورو إينتينج ، الذي تقاعد في 2 فبراير، وفي الوقت نفسه، رُشّح مدير انتخابات منطقة إيلوكوس، نولي تيبو، أيضًا، مفوضًا، ليحل محل مارلون كاسكيجو.

وينص الدستور الفلبينى، على أحقية كل مواطن بلغ 18 عامًا على الأقل بحلول ظهر يوم الانتخابات للتصويت. ووجوب أن يكون لدى العمال الفلبينيين في الخارج جواز سفر فلبيني ساري المفعول لضمان الاقتراع بأحدى لجان الخارج، ويتم تخويل لجنة الانتخابات بتنفيذ برنامج "التسجيل في أي مكان" في يوليو 2022، حيث يتم تحويل مراكز التسوق وبعض الكنائس والساحات العامة إلى مكاتب للبرنامج، في مايو 2023، سجلت لجنة الانتخابات إجمالي 68 مليون ناخب مسجل، وقدّرت اللجنة زيادة قدرها ثلاثة ملايين ناخب في انتخابات 2025، ليصل إجمالي عدد الناخبين المسجلين إلى 71 مليون ناخب.

وفي 29 نوفمبر 2023، أوكلت لجنة الانتخابات لشركة Miru Systems الكورية الجنوبية عمليات ادارة عمليات الاقتراع، بدلاً من شركة Smartmaticوفيما يخص الجدول الزمني لانتخابات بارانجاي وسانجونيانج كاباتان قضت المحكمة العليا بإجرائها في 1 ديسمبر 2025، بينما تُعقد الانتخابات اللاحقة كل ثلاث سنوات، بموجب قواعدها لهذه الانتخابات، وقلّصت اللجنة مدة الاستبدال بسبب الانسحابات لتشمل فترة تقديم طلبات الترشح. وفي السابق، كانت اللجنة تسمح بالاستبدال بعد تقديم طلبات الترشح.

رابعاً: حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين:

تركزت اهتمامات المحللين فيما يخص حملات الدعاية في انتخابات التجديد النصفى على المعسكرين الرئيسيين المتمثلين في معسكر الرئيس ماركوس والموالاة، والمعسكر الأخر سارة دوتيرى والمعارضة، وفيما يخص الجوانب السياسية، وعدت قائمة مرشحي ماركوس

لمجلس الشيوخ بمشاريع قوانين ذات أولوية تهدف إلى زيادة الشفافية، ومكافحة الأخبار الكاذبة، وتحسين الاقتصاد للفلبينيين العاديين. وسط ترجيحات أن تحظى أجندة الرئيس ماركوس التشريعية بقبول واسع من قبل البرلمان. خلال السنوات الثلاث المقبلة، باشتراط محاولة إدارة ماركوس إقناع الشعب الفلبيني بأن المكاسب الاقتصادية التي حققتها، بما في ذلك انخفاض التضخم ومعدل نمو مستقر، يمكن أن تترجم إلى فوائد يومية ملموسة. ومن المثير للاهتمام، واللافت إشارة الرئيس بعد الانتخابات إلى انفتاح على زواج مصلحة سياسي آخر، هذه المرة مع الليبراليين ضد دوتيرتي.

وقد رصد المحللون تركز حملات الدعاية الانتخابية على الدعايات الاليكترونية والاستخدام المكثف لوسائط التواصل الإجتماعى وتقنيات الذكاء الإصطناعى، والإنتشار الفيروسي، والترويج للعلامة التجارية أكثر من التركيز على الجوهر.

واللافت أنه وفيما ركز المرشحون جهودهم على جذب الناخبين من المناطق الغنية بالأصوات، مثل العاصمة مانيلا والمقاطعات المحيطة بها، بالإضافة إلى منطقة فيساياس الوسطى حول مدينة سيبو. وبينما جرت فعاليات الحملات الانتخابية المعتادة بشكل مباشر، ظلّ جذب القلوب والعقول عبر وسائل التواصل الاجتماعي أولوية رئيسية للمرشحين الوطنيين.

ورغم أن الانتخابات كانت سلمية في معظمها، فقد وردت تقارير متفرقة عن أعمال عنف انتخابي في بعض أنحاء البلاد. وأدت أعطال في أجهزة الفرز الآلي إلى إدلاء بعض الفلبينيين بأصواتهم لمرشحين لم يصوتوا لهم بسبب بقع عرضية على بطاقات الاقتراع. إلا أن هذه الأعطال لم تكن كبيرة بما يكفي لتغيير النتائج، وكانت الانتخابات عمومًا حرة ونزيهة.

واللافت أيضاً دخول معايير نزاهة المال العام وإساءة استخدامه في حملات الناخبين، في الوقت نفسه شكلت السياسة الخارجية والسيادة الوطنية – وخاصةً فيما يتعلق بالصين وبحر الصين الجنوبي – جزءًا من خطابات الحملات الانتخابية، لا سيما بين المرشحين المؤيدين لماركوس الذين يدعون إلى تحالف أقوى مع الولايات المتحدة، فيما تظل الخدمات الاجتماعية، وجهود مكافحة الفساد، والمرونة الاقتصادية على رأس أولويات الناخبين، مما يشكل أنواع المرشحين الذين يكتسبون قوة دفع في جميع أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من أن الحملات الانتخابية المبكرة محظورة بموجب قانون الانتخابات، إلا أنه لا يوجد فعليًا أي حظر قانوني ضد هذه الممارسة بسبب قرار المحكمة العليا التاريخي في قضية بينيرا ضد لجنة الانتخابات فى 2009، والذي قضى بأن الأشخاص الذين قدموا

شهادات الترشح لا يمكن اعتبارهم مرشحين رسميين إلا عندما تبدأ فترة الحملة، وبالتالي لا يمكن معاقبتهم إلا على الجرائم الانتخابية التي ارتكبوها بعد ذلك

واللافت كذلك... شكاوى من دخول الصين على خط المحاولة في التأثير على قرارات الناخبين، حيث أكد مجلس الأمن القومى خلال جلسة استماع للجنة الخاصة بمجلس الشيوخ المعنية بالمناطق البحرية والأدميرالية في أبريل 2025، إن هناك مؤشرات على أن الحكومة الصينية تتدخل في الانتخابات الوطنية لعام 2025 بما في ذلك تشويه سمعة المرشحين المنتقدين لها ودعم المرشحين المتعاطفين مع الصين، وحسب مزاعم وكالة تنسيق الاستخبارات الوطنية (NICA) أن عملاء صينيين "يُضخّمون الخطاب السياسي المُثير للانقسام" في الفلبين بالتنسيق مع وكلاء محليين. وزعمت الوكالة أن السفارة الصينية في مانيلا دفعت لشركة InfinitUs Marketing Solutions، ومقرها ماكاتي عام 2023 لإنشاء مزرعة متصيدين على فيسبوك و X لنشر معلومات مضللة وتعزيز مصالح الدولة الصينية، وفى أبريل 2025، ألقى مكتب التحقيقات الوطني (NBI) القبض على مواطن صيني يُشغّل جهازًا لرصد هوية المشتركين الدولية (IMSI) بالقرب من مكاتب لجنة الانتخابات .

سجلت الشرطة الوطنية الفلبينية رسميًا 100 حادثة متعلقة بالانتخابات منذ يناير 2025، مما أسفر عن 20 حالة وفاة، وتم تسجيل أعلى عدد من الحوادث في منطقة كورديليرا الإدارية بواقع 11 حالة، وبانجسامورو بواقع 8 حالات، و اعتبارًا من 11 مايو 2025، سجلت لجنة الانتخابات أيضًا أكثر من 600 حالة شراء أصوات

ووفق تقارير المراقبة تم في يوم الإقتراع، تسجيل جرائم انتخابية تدرجت ما بين حدوث إشتباكات في مراوي بين أنصار المرشحين المتنافسين، أو مقتل ناخبين، مثلما تم تسجيله في حادث قُتل إثنين من أنصار أحد العمد، وقُتل شخص واحد في اشتباكات بين الجماعات السياسية المتنافسة في ديناس، زامبوانجا ديل سور، وقُتل شخصان، تابعان لمرشح للمجلس وشقيقه، رئيس بلدية حالي في بايانج ، لاناو ديل سور، و قُتل ثلاثة من أنصار مرشح لمنصب عمدة مدينة حاجي محمد باسيلان، في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة، بينما أصيب 5 آخرون في إطلاق نار بالقرب من منطقة الحملة الانتخابية، واصابة شخصان بعد أن أطلق مسلحون النار بالقرب من مركز اقتراع في بانجويد ، أبرا .

كما تم تسجيل تأخر التصويت في داتو أودين سينسوات بعد أن احتجاجات للناخبين على مجالس الانتخابات المحلية، فيما تم إبعاد إثنين من مراقبي الإقتراع في أبرا بعد انتشار

مقطع فيديو لهما وهما يحجبان بطاقات الاقتراع لكبار السن، ووفق التقارير تعرض أكثر من 50 شخصًا كانوا يصطفون للتصويت للدغات نحل من خلية سقطت من شجرة في مركز اقتراع في باكولود ، وفي 28 مايو، قُتل أحد أعضاء المجلس المنتخبين حديثًا في داتو بيانج، ماجويندااناو ديل سور، بالرصاص بالقرب من مقر إقامته.

كما تضمنت تقارير لجنة الانتخابات شكاوى ضد المرشحين، حيث استدعت لجنة الانتخابات حتى أواخر إبريل2025 عدد 213 مرشحًا بشأن شكاوى مختلفة، تتعلق معظمها بشراء الأصوات وإساءة استخدام موارد الدولة ضد 74 فردًا، بما في ذلك مرشح مجلس الشيوخ كاميل فيلار ، مرشح عمدة ماريكينا ستيلا كويمبو وزوجها مرشح الكونجرس ميرو كويمبو ، مرشحي عمدة مانيلا هوني لاكونا ، إيسكو مورينو وسام فيرزوسا ، مرشح حاكم لاجونا دانيلو فرناندیز ، مرشح عمدة كالوكان فى مالابتان ، مرشحي الكونجرس. إسماعيل مانجوداتو فى ماجويندااناو ديل سور) ماريا في أبوندا (سمر الشرقية.

وقدمت لجنة الانتخابات تهمًا بالجرائم الإلكترونية كما تم استدعاء العديد من المرشحين بسبب تصريحات اعتبرت غير لائقة، بما في ذلك بعض التعليقات التي اعتبرت معادية للنساء أو متحيزة ضد الجماعات العرقية. وكان من بينهم المرشح للكونجرس إيان سيا – باسيج– ومرشح حاكم باتانجاس جاي إيلاجان، والمرشح لإعادة انتخاب حاكم ميساميس أورينتال بيتر أونابيا ، وممثل مجلس النواب من دافاو دي أورو رويل بيتر جونزاجا، الذى تم استبعاده من قبل لجنة الانتخابات في 7 مايو بسبب تصريحاته.

وفيما يخص قضايا وشكاوى التصويت، وحسب تقارير منظمة NAMFREL إن معظم المشكلات كانت تتعلق بآلات التصويت. حيث تم تسجيل فقد بطاقات الاقتراع المملوءة بشكل صحيح على أنها غير صالحة، ورُفضت بطاقات الاقتراع بسبب بقع الحبر، ومنعت الشاشات المسدودة الآلات من قراءة بطاقات الاقتراع، ورفضت الآلات بطاقات الاقتراع بسبب الطيات. كما أشارت المنظمة أيضًا إلى انتهاكات سرية بطاقات الاقتراع، مثل عدم وجود مجلدات سرية، ومناقشة الناخبين لأصواتهم مع الآخرين، وكون بطاقات الاقتراع مرئية للآخرين.

وفيما يخص وسائل التواصل، كانت هناك تقارير متعددة عن التصويت الزائد، وبعض حالات عدم تطابق بعض إيصالات الناخبين مع المرشحين الذين تم التصويت لهم، ووفقًا للمراقبين كان هناك 1362 تقريرًا من الناخبين حول وجود خلل. وكان 693 من التقارير

تتعلق بأخطاء في الأجهزة. وقالت وزارة التعليم إن 130 من أصل 160 شكوى متعلقة بالانتخابات كانت تتعلق بحالات التصويت. ولم تتمكن المرشحة لمجلس الشيوخ جوسلين أندامو من التصويت لمجموعة قائمة حزبية بسبب خطأ في الجهاز .

خامساً: نتائج العملية الانتخابية وتقارير المراقبين:

فتحت لجان ومراكز الاقتراع أبوابها يوم 12 مايو 2025 أمام الناخبين في كافة مدن الفلبين، ووفق التقارير شهدت عمليات الاقتراع نسبة إقبال بلغت 82.2%، وهي أعلى نسبة في انتخابات التجديد النصفي، حيث تم الإدلاء بـ 57,350,968 بطاقة اقتراع من 69,673,653 ناخبًا مسجلاً،

وبعد فرز 97% و بتوالى النتائج من مختلف مراكز الاقتراع، أظهرت النتائج الرسمية الصادرة عن لجنة الانتخابات الفلبينية، تصدر حلفاء رئيس البلاد السابق، رودريجو دوتيرتي، واثنين من مرشحي المعارضة، ضمن آخرين، انتخابات مجلس الشيوخ وبدا أن المرشحين الذين يدعمهم الرئيس ماركوس جونيور في طريقهم للفوز بـ6 من المقاعد الـ12 في مجلس الشيوخ اى بنسبة 50% وهي نسبة غير متوقعة.

وقال المحللون إن الانتخابات وجهت صفعة لإدارة الرئيس ماركوس الإبن التي لم يؤد مرشحوها بشكل جيد في انتخابات التجديد النصفي، خاصة مع اعلان فوز وانتخاب الرئيس السابق دوتيرتى نفسه عمدةً لمدينة دافاو رغم احتجازه من قِبل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وحقق المرشحون المؤيدون لدوتيرتي أداءاً أفضل من المتوقع في مجلس النواب. ورغم أنهم لا يزالون أقلية، إلا أن هناك خشية من جانب معسكر الرئيس أن يعملون على تهميش أجندة الرئيس ماركوس استعدادًا للانتخابات الرئاسية لعام 2028.

وقد شمل الفائزون الخمسة في مجلس الشيوخ من كتلة دوتيرتي ما يلي: كريستوفر "بونج" جو – حليف دوتيرتي منذ فترة طويلة، وهو عضو سابق بالحكومة تحت قيادة رودريجو دوتيرتي، بحصوله على أكثر من 17 مليون صوت. وجاء رونالد ديلا روزا، وهو قائد الشرطة الوطنية في عهد دوتيرتي ومنفذ حملته المميتة لمكافحة المخدرات، في المرتبة الثانية بحصوله على 16.2 مليون صوت.ثم رودانتي ماركوليتا – مرشح دوتيرتي، بحصوله على 15.3 مليون صوت، ثم كاميل فيلار – هي مرشحة أخرى من تحالف ماركوس، تنتمي لأسرة سياسية ثرية من لاس بيناس، العاشر بحصولها على 13.7 مليون صوت.

وإيمي ماركوس شقيقة الرئيس – "الداعمة لمعسكر" دوتيرتي فى المركز الثاني عشر بحصولها على 13.4 مليون صوت.

ووفق التقارير أكدت انتصاراتهم جاذبية شعار الرئيس السابق دوتيرتي، بدءًا من مؤهلاته الأمنية وصولًا إلى وعوده بالتنمية الإقليمية. علاوة على ذلك، فإن عودة الرئيس السابق إلى منصب عمدة مدينة دافاو، على الرغم من احتجازه لدى المحكمة الجنائية الدولية، أظهرت بوضوح ولاء الناخبين الدائم له ولمعسكره.

ووفقاً للمحلل السياسي رونالد لاماس إن نتائج الانتخابات تعكس "تصويتاً ضد الإدارة"، مضيفاً أنه لم يكن أيضاً تصويتاً لمرشحي دوتيرتي لأن الكثير من المرشحين المعارضين لدوتيرتي فازوا أيضاً، بما في ذلك في المجلس الأدنى من البرلمان

وبحسب المحللون دارت المعركة بين معسكري ماركوس ودوتيرتي بشكل رئيسي في مجلس الشيوخ. وقد أسفرت الانتخابات عن نتائج أضعف للإدارة مما توقعته استطلاعات الرأي. حيث فاز بستة من أصل 12 مقعدًا شاغرًا في مجلس الشيوخ. لكن ذلك لم يرق إلى مستوى التوقعات بعد أن أشارت استطلاعات الرأي إلى أن الإدارة قد تفوز بما يصل إلى 8 مقاعد. بل على العكس، حقق الفلبينيون هوامش فوز أكبر من المتوقع لكل من معسكري دوتيرتي والليبراليين الذين استُعيدت شعبيتهم مؤخرًا.

وفي خضم موجة دوتيرتي الانتخابية، حقق المرشحون الإصلاحيون تقدمًا ملحوظًا، مما يشير إلى جمهور انتخابي متنوع، وليس مجرد موجة شعبية عابرة. حيث حقق باولو بينينو "بام" أكينو الرابع – المنحدر من عائلة سياسية بارزة تضم رئيسين سابقين، هما كورازون أكينو وبينينو "نوينوي" أكينو الثالث – عودة دراماتيكية إلى الساحة السياسية الوطنية بعد خسارته انتخابات مجلس الشيوخ عام 2019، وقد ترشح أكينو على قائمة إصلاحية تقدمية مناهضة للحكم السلالي، وحصل على المركز الثاني في انتخابات مجلس الشيوخ. وقد حفّزت حملته شباب المدن، في إشارة واضحة إلى رغبة عامة في مناصرة حقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة، والإصلاح المؤسسي.

كما قاد المحامي الحقوقي الشهير خوسيه مانويل "تشيل" ديوكنو حزب أكبايان للعمل من أجل المواطنين إلى أقوى نتائجه حتى الآن، متصدرًا سباق القوائم الحزبية لعام 2025 بحصوله على 2.779.621 صوتًا بنسبة 6.63% من إجمالي الأصوات المدلى بها في سباق القوائم الحزبية– وهو ما يكفي لضمان الفوز بثلاثة مقاعد في مجلس النواب، متفوقاً

على 153 مجموعة أخرى. وقد أشار فوز حزب أكبايان إلى دعم شعبي واسع للإصلاح المؤسسي، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان.

كما حققت وزيرة العدل السابقة ليلى دي ليما عودة سياسية لافتة وفازت بأحد مقاعد مجلس النواب ، متفوقةً على العديد من الأحزاب الراسخة. وقد أكد فوز دي ليما، الذي تحقق رغم سنوات من الاحتجاز والمعارك القانونية المستمرة، على تفويض شعبي قوي لتحقيق العدالة وتشكل هذه الإنتصارات الفردية شهادة على قوة الشعب الفلبيني والتحول العميق في الناخبين – مدفوعًا بالمطلب الجماعي بالحقيقة والعدالة من المراكز الحضرية إلى مجتمعات الريف.

مآلات المشهد السياسي:

حققت انتخابات التجديد النصفي مكاسب كبيرة للفصيل الليبرالي في الفلبين، حيث أعادت سياسيين مخضرمين إلى صفوفه، وبالنسبة لمعسكر ماركوس، يُعدّ ضمان أغلبية تشريعية فعّالة أمرًا أساسيًا لتمكين الرئيس من تنفيذ أجندته خلال السنوات الثلاث المتبقية من ولايته، وترسيخ إرثه. بتأييده لمجموعة واسعة من السياسيين المخضرمين والإعلاميين ذوي التوجهات السياسية المختلفة.

وفي معسكر دوتيرتي، كانت انتخابات التجديد النصفي معركة بقاء، فيما ينتظر الرئيس السابق رودريجو دوتيرتي المحاكمة في لاهاي بعد إعتقاله في مارس، بينما تواجه إبنته، نائبة الرئيس سارة دوتيرتي، قضايا قانونية تهدد مستقبلها السياسي. ومن خلال سعيهم لكسب التعاطف مع مزاعم تعرضهم للاضطهاد السياسي من قبل عائلة ماركوس، يأمل معسكر دوتيرتي في تأمين جدار حماية من الحلفاء في مجلس الشيوخ الذين يمكنهم منع إقالة سارة من منصبها وتجنيب العائلة خطر الانقراض السياسي.

مواقف الأطراف الاقليمية والدولية من نتائج الانتخابات :

شارك الاتحاد الأوروبي في مراقبة الانتخابات في الفلبين 2025 ، و قدمت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي تقريرها النهائي 21 توصية تهدف إلى تعزيز الشفافية وتعزيز المشاركة وتوطيد الإطار القانوني ,وأكد التقرير أن الناخبين الفلبينيين أظهروا "التزامًا قويًا بالقيم الديمقراطية" على الرغم من التحديات التي شملت بعض حوادث العنف الانتخابي، وتركيز السلطات السياسية في أيدي عائلات قليلة، وشراء الأصوات، وإطارًا قانونيًا مليئًا بالثغرات والغموض ، وأشارت إلى أن هذه النواقص تستدعي مراجعة

شاملة للإطار القانوني الانتخابي وإجراء إصلاحات، وهو ما دعا إليه أيضًا العديد من السياسيين والسلطات الفلبينية والمجتمع المدني.

وأشار التقرير النهائي للبعثة أن لجنة الانتخابات أدارت الانتخابات بكفاءة، واتخذت تدابير استباقية لتعزيز الشمولية، وسعت إلى معالجة ممارسات شراء الأصوات المتجذرة. وأوضح كبير المراقبين قائلاً: " مع ذلك، فإن صلاحياتها الواسعة في استبعاد المرشحين واستبعادهم بناءً على معايير غير موضوعية، وتعليق إعلان المسؤولين المنتخبين بشكل قانوني، لا تتوافق مع المعايير الدولية الرئيسية ".

ووفق التقرير وقبيل انطلاق الانتخابات، أصدرت لجنة الانتخابات قراراتٍ تضمنت تغييراتٍ على التصويت خارج البلاد، والحملات الرقمية، والتضليل الإعلامي، والذكاء الاصطناعي، وأنشطة الحملات الانتخابية. وقد لاقت هذه الإجراءات ترحيبًا واسعًا، لا سيما تلك التي تُناهض وضع العلامات الحمراء، وشراء الأصوات، واستخدام الخطاب التمييزي والجنسي. ومع ذلك، فقد أدخلت بعض القرارات قواعد جديدة، مما أثار مخاوف بشأن التسلسل القانوني واليقين.

وحسب التقرير الأوروبي أنه تم احترام حرية الصحافة خلال الحملة الانتخابية. ومع ذلك، استمرت التحديات طويلة الأمد، بما في ذلك حوادث اعتداءات متفرقة والترهيب ضد الصحفيين، ، وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب. وفيما يتعلق بالتضليل الإعلامي، أشار التقرير إلى أن لجنة الانتخابات شكلت فريق عمل بالتعاون مع 24 منظمة لتحديد المحتوى الضار وإزالته. ومع ذلك، وجدت وحدة مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أن بعض المرشحين عززوا حملاتهم الانتخابية من خلال زيادة متابعيهم بشكل مصطنع.

وقد أعربت رئيسة المراقبين مارتا تيميدو، عن ثقتها أن الفلبين ستواصل مسيرتها الإصلاحية، مؤكدةً أن المبادئ الأساسية، كالشمولية والشفافية وسرية التصويت وحرية التعبير، أساسية لنجاح هذه الإصلاحات. واختتمت قائلةً: " الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم الفلبين في تنفيذ هذه التوصيات لتعزيز المسار الديمقراطي في البلاد ".

خـاتمــة:

تُعدّ انتخابات منتصف المدة لعام 2025 بمثابة نقطة انطلاق لانتخابات وطنية أكبر وأكثر حسمًا في عام 2028، فيما بات واضحاً أن لمستقبل العائلات المتحاربة تداعيات كبيرة على مستقبل الفلبين، بما في ذلك مكانتها على الساحة الدولية،وبما أن ولاية الرئيس ماركوس محدودة وتنتهي خلال سنتين، مما يعني أن السباق لاختيار خليفته لا يزال محتدمًا. ومن المرجح أن يحافظ رئيس أكثر تقليديةً أو ليبراليًا متحالفًا مع ماركوس على مسار الإدارة الحالية في تعميق التحالف مع الولايات المتحدة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز دور الفلبين في شبكات الدفاع الإقليمية، وستعتمد مثل هذه الإدارة على الولايات المتحدة في تحديث الجيش والتدريب والدفاع المشترك.

مع ذلك، يُرجّح أن تُعيد سارة دوتيرتي، أو أي مرشح مُناسب لها، الفلبين إلى سياسةٍ خارجيةٍ متقلبةٍ وأكثر تعاطفًا مع الصين. وبينما ستُحاكيَ السياسة الداخلية إلى حدٍّ كبيرٍ تركيز إدارة ماركوس على القضايا الأساسية، ستكون العلاقات الاقتصادية الدولية أكثرَ غموضًا. إذ لم تُبدِ إدارة دوتيرتي السابقة إهتمامًا كبيرًا بتعميق العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة وشركائها، بل ركّزت بدلاً من ذلك على جهدٍ باء بالفشل إلى حدٍّ كبيرٍ لجذب الاستثمارات الصينية في البنية التحتية الوطنية. وقد تُؤثّر قيادةٌ كهذه سلبًا على التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، مما يُعرّض التقدم الذي أحرزه عهد ماركوس في اتفاقية التعاون الدفاعي المُعزّز وتحديث القوات المسلحة الفلبينية للخطر.

ومن غير المرجح أن يُترجم ضعف أداء معسكر ماركوس في الانتخابات الوطنية إلى خلافات كبيرة في مجلسي النواب والشيوخ، وقد يلجأ الرئيس إلى تحالفات جديدة لتمرير تشريعاته. ومن المرجح أن تواصل إدارة ماركوس جهودها في التخفيف من حدة الفقر، ووضع برامج للفلبينيين من الطبقة العاملة الذين يشكلون قاعدة ناخبيهم. وسيكون أول اختبار رئيسي لها بعد الانتخابات هو تعاملها مع محاكمة نائبة الرئيس سارة دوتيرتي المقبلة في مجلس الشيوخ.

وقد يكون حشد دعم ماركوس وإقناع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ بإقالة سارة دوتيرتي من منصبها مقامرةً عالية المخاطرة وعظيمة المكافأة. في أحد السيناريوهات، قد تُقصي حملة ماركوس منافسًا قويًا من الترشح في عام 2028، وتُهيمن على المنافسة

بتحالفات جديدة مع الفصائل الليبرالية. وفي المقابل، قد تُفاقم إدانة سارة دوتيرتي ومنعها من تولي المناصب من اشتعال فتيل الأزمة التي أشعلها اعتقال دوتيرتي الأب وعزله، مما يُفضي إلى تولي بديل آخر لدوتيرتي الرئاسة، ويُعرّض إرث ماركوس للخطر.

ولعل أبرز التداعيات على إدارة ماركوس إن عدم حصوله على أغلبية في مجلس الشيوخ يُعيق أجندة ماركوس التشريعية المتعلقة بالإنفاق على البنية التحتية، وتوسيع الرعاية الصحية، والإصلاح الضريبي. ردًا على ذلك، طالب الرئيس ماركوس باستقالة حكومته بأكملها، مُعتبرًا ذلك " إعادة ضبط جريئة " لإعادة تنظيم فريقه واستعادة ثقة الشعب. ومع ذلك، تُنذر هذه الخطوة بمزيد من عزلة حلفاء رئيسيين في مجلسي الكونغرس.

وفيما يتعلق بالتعاملات الاقتصادية مع بكين، قد يدفع أعضاء مجلس الشيوخ المؤيدون للإصلاح نحو تشديد شروط عقود القروض وزيادة الشفافية في مشاريع مبادرة الحزام والطريق، في الوقت نفسه، أيدت كتلة دوتيرتي الاستفادة من تمويل البنية التحتية الصيني لدفع عجلة التنمية، ولكن مع فرض قيود صارمة على أسعار الفائدة ومساءلة المشاريع، كما دعا دوتيرتي إلى ضمانات صارمة للسيادة البحرية في نزاعات بحر الصين الجنوبي، مُصرّاً على ألا يكون التعاون الاقتصادي على حساب الحقوق الإقليمية.